

المحاضرة الثانية: الأنظمة الحزبية

مفهوم النظام الحزبي: هو جزء أو فرع من النظام السياسي يركز على الأحزاب السياسية في علاقتها بالدولة ومدى إمكانية ممارستها للسلطة داخل الدولة، وهذا النظام يكون إما نابع من قوانين موضوعة (دستور البلاد) ، أو نابع من ممارسات فعلية أصبحت عرفاً لا يتنازل عليه بحيث يحدد عدد الأحزاب أو الحزب الذي يدير مؤسسات الدولة ويشكل حكومتها، ويتشكل من علاقات المعارضة والتعاون بينها.

يتألف النظام الحزبي من التفاعلات المنظمة بين الأحزاب المتنافسة، و أول الاستخدامات المنهجية للمفهوم كان علي يد دوفيرجييه (1954) Duverger في كتابه الأحزاب السياسية Political Parties، حيث طرح: انه باستثناء دول الحزب الواحد، وبتعايش عدة أحزاب في دولة واحدة، فإن اشكال وانماط تفاعلهم هو المحدد لشكل النظام الحزبي في هذه الدولة، وبالإضافة إلي سمات هذه الأحزاب فإن هذا النظام الحزبي يشمل عدد من السمات مثل: عدد الاحزاب، أحجامها، تحالفاتها، التواجد الجغرافي، التوزيع السياسي وهكذا فإن النظام الحزبي يعرف على أنه العلاقة بين كل تلك السمات السابقة.

وقد طرح سارتوري أن الأحزاب صُنعت لتكون "نظام" وذلك عندما تكون أجزاء فيه، والنظام الحزبي بشكل أدق هو "نظام التفاعلات" الناجمة عن التنافس الحزبي، هذا يعني أن النظام يعتمد علي علاقة الأحزاب ببعضهم البعض، وكيف ان لكل حزب وظيفة او مهمة تجاه الأحزاب الأخرى سواء بالتفاعل أو التنافس أو غيرها من الأدوار، وعلى هذا النحو فإن النظام الحزبي مختلف عن شكل الأحزاب المشكله له.

ويمكن التمييز في سياق الحديث عن الأنظمة الحزبية بين النظام الحزبي غير التنافسي الذي يتكسر حضوره في الدول غير الديمقراطية ويتوزع على نمطين، أي كل من نظام الحزب الوحيد من جهة، ونظام الحزب المسيطر من جهة ثانية. هذا في مقابل النظام الحزبي التنافسي الذي تعتمده في الغالب الديمقراطيات الليبرالية والذي يشمل كلا من نظام الثنائية الحزبية، ونظام التعددية الحزبية والذي ينشأ من خلال البيئة التي تنشأ الدولة للعمل السياسي والقائمة على إعطاء مساحة من حرية الحركة والاشتغال للأحزاب السياسية بناء على قاعدة المنافسة الحرة والمساواة بينها حتى تصل إلى أهدافها.

أولاً/ الأنظمة التنافسية

1/ التعددية الحزبية: يقوم نظام التعددية الحزبية في الدول التي تقرر قوانينها بوجود أكثر من حزبين على الأقل تتنافس فيما بينها للوصول إلى السلطة بطرق سلمية. ويعد التنوع الأيديولوجي والإثني والديني إحدى أهم العوامل المحددة لتبني نظام التعددية الحزبية من طرف الدول الحديثة، هذا إلى جانب وجود تناقضات اجتماعية وطبقية داخل الدولة الواحدة، بحيث قد يعبر كل حزب سياسي عن آمال وتطلعات طبقة اجتماعية معينة. كما تؤدي الاختلافات السياسية بين الجماعات دوراً في اعتماد النظام الحزبي التعددي كتلك المتعلقة بتحديد شكل نظام الحكم (ملكي، جمهوري...)، بالإضافة إلى الخلافات القائمة على العصبية القومية خاصة في الدول التي تحتضن جماعات مختلفة من حيث الأصل الإثني والثقافي . وتأسيساً على ذلك، فإن نظام التعددية الحزبية يترجم واقع وجود مصالح متضاربة بين الشرائح والطبقات الاجتماعية المتنوعة داخل الدولة الواحدة، مما يصعب معه على حزب سياسي بمفرده أن يفلح في الحصول على الأغلبية البرلمانية الكافية التي تؤهله لتشكيل الجهاز التنفيذي. وتبعاً لذلك تعتمد الأحزاب إلى عقد تحالفات فيما

بينها في ظل هذا النظام الحزبي، فقد نكون أمام تحالفات انتخابية ترسم ملامحها قبل إجراء الانتخابات لاسيما في الدول التي تتبنى نظاما انتخابيا في دورتين، كما قد تكون في شكل تحالفات حكومية تتعقد عند الشروع في تشكيل الحكومة بالنظر لاستحالة تشكيلها من حزب واحد.

أما بخصوص أشكال وصور نظام تعدد الأحزاب فيتعين التمييز هنا بين التعددية الحزبية المفرطة أو المطلقة وبين التعددية الحزبية المعتدلة. أما الصنف الأول فهو يحيل إلى النظام الحزبي الذي يوجد به عدد كبير من الأحزاب الصغرى التي لا تسعى إلى التكتل أو التجمع، بحيث يتمسك كل حزب بموقفه الذي يترجم مصالح فئة محدودة، دون أن يعبأ بمحاولة التوفيق بين مصالح هذه الفئة ومصالح الفئات الأخرى مما يحول دون التوصل إلى بناء تحالفات قوية ومنسجمة بين تلك الأحزاب. في حين يحيل نظام تعدد الأحزاب المعتدل إلى قيام تحالفات ثابتة تتمتع بقدر أكبر من الانسجام والتآلف بما يؤدي إلى تشكل جبهتين كبيرتين، بحيث تضم كل جبهة عددا من الأحزاب المتقاربة في التوجهات السياسية والأيدولوجية (كأن تتحالف أحزاب اليسار الوسطي، وأقصى اليسار، إلى جانب الأحزاب البيئية). ففي هذه الحالة يتكون ائتلاف من حزبين كبيرين ينشطان إبان فترة الانتخابات وداخل البرلمان بعد تشكيله مما يرسي نظاما يقترب إلى حد ما من نظام الحزبين السياسيين، ويجعل من نظام التعددية الحزبية المعتدلة مرحلة وسطى بين نظام التعددية الحزبية المفرطة ونظام الثنائية الحزبية القائم في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

- **مزايا وعيوب نظام التعددية الحزبية :** إن أهم ميزة لنظام التعددية الحزبية تكمن في كونه يسمح بتمثيلية أوسع لكافة شرائح المجتمع بانتماءاته وتوجهاته المختلفة (الطبقية، الأيدولوجية، الثقافية...)، كما أن نظام تعدد الأحزاب يمنح عدة خيارات للمواطنين في ظل تعدد وتنوع برامج ومواقف الأحزاب السياسية مما يسمح بتكريس ثقافة سياسية تؤمن بالتعددية وقبول الاختلاف سواء لدى النخب السياسية أو الجماهير باعتبارها إحدى أهم مقومات النظام الديمقراطي. كما يسمح نظام التعددية الحزبية بخلق شروط المشاركة السياسية الإعتيادية وبخاصة حين يتعلق الأمر بأحزاب المعارضة التي تحرص على فضح تجاوزات السلطة التنفيذية والدفاع عن برامجها وأفكارها، ولذلك يعد هذا النوع من النظم الحزبية التنافسية إحدى أهم آليات الفصل بين السلطات والرقابة المتبادلة فيما بينها.

وبالرغم من مزايا نظام التعددية الحزبية، فإنه لا يخلو من عيوب ومساوئ عدة يأتي في مقدمتها عجزه عن تأمين الإستقرار السياسي والحكومي بصورة فعالة بخلاف ما هو عليه الحال في نظام الثنائية الحزبية، بحيث يحد نظام تعدد الأحزاب من إمكانية انبثاق أغلبية برلمانية ثابتة ومتجانسة وقادرة على مساندة الحكومة بإخلاص لمدة طويلة، وهو ما يفضي إلى تشكل مجالس برلمانية فيسفسائية غير مستقرة مما يؤدي في المحصلة إلى عدم استقرار في المؤسسات الدستورية للدولة وعلى رأسها السلطة التنفيذية من خلال التغيير المستمر والروتيني في هيكل الجهاز الحكومي.

وإلى جانب ذلك، فإن نظام تعدد الأحزاب يبدو أقل قدرة على النهوض بوظيفة تجميع المصالح والحرص على المصلحة العامة. وبالتالي، فمن شأن العمل بنظام التعددية الحزبية أن يؤدي إلى إفراغ مفهوم المواطنة من جوهره لصالح الولاءات الفرعية والضيقة، ولاسيما في الدول التي تقتدر إلى تقاليد ديمقراطية راسخة وعريقة .

وإذا كان نظام التعددية الحزبية يتيح خيارات أوسع أمام الكتلة الناعبة، فإن الناخب في ظل هذا النظام لا يختار الحكام بكيفية مباشرة، ولا يساهم في صنع القرارات الوطنية الهامة بقدر ما ينيط هذه المهمة بوسطاء وهم النواب الذين يعملون على تحقيق التحالف أو الائتلاف البرلماني بين الأحزاب لتشكيل الحكومة، بالنظر لصعوبة حصول أي حزب

على الأغلبية البرلمانية المطلقة التي تمكنه من تأليف الحكومة بمفرده وهو ما قد يدفع بالمواطنين إلى العزوف ووضع النظام السياسي موضع تساؤل. وإضافة إلى ذلك، يؤدي نظام تعدد الأحزاب إلى ضعف المعارضة البرلمانية، لأنها لا تتركز في يد حزب واحد يكرس لها كل طاقاته كما هو الشأن في نظام الثنائية الحزبية، وإنما تكون موزعة بين عدد من الأحزاب غير المتناسقة لجهة عملها وأهدافها ومبادئها.

2/ نظام الثنائية الحزبية أو نظام الحزبين: تعني بشكل عام وجود حزبين أساسيين يتناوبان على السلطة دون الإضطرار للقيام بتحالفات مع الأحزاب الأخرى، فكل حزب قادر على الحصول على الأغلبية بمفرده، وعلى هذا الأساس فالحديث عن الثنائية الحزبية في بعض البلدان لا يعني عدم وجود أحزاب أخرى لذلك يصعب التمييز بين الثنائية والتعددية أحيانا، مما جعل الفقيه جيوفاي سارتوزي يلخص الخصائص العامة لنظام الثنائية في وجود حزبين في موقع يمكنهما من التنافس للحصول على الأغلبية المطلقة للمقاعد، وقدرة كل من الحزبين على النجاح فعليا في تحقيق أغلبية برلمانية كافية، ورغبة الحزب الذي ينجح في أن يحكم بمفرده مع بقاء انتقال السلطة من أي حزب منهما على الآخر أمرا محتملا.

ومن خلال التطور التاريخي كانت كل الصراعات الكبرى خاصة في الدول الأوروبية بين فئتين كبيرتين: كاثوليك وبروتستانت /محافظين وليبراليين/ رأسماليين واشتراكيين/....ولذلك فإن الرأي العام أمام المشاكل الكبرى يجد نفسه منقسما إلى اتجاهين متعارضين، أي أن الحركة الطبيعية للمجتمعات تميل نحو نظام الحزبين نوهذا ما وصل عليه موريس دوفرجيه .

- **مزايا نظام الحزبين:** يؤدي هذا النظام إلى سهولة تجميع المصالح ويمكن الرأي العام من الاختيار السهل والواضح في المسائل الأساسية (الاختيار بين امرين أو خيارين لا ثالث لهما يكون أسهل) و يقوم الناخب باختيار النواب والحكومة مباشرة لان رئيس الحكومة هو بالضرورة زعيم الحزب الفائز، أي ان الحكومة تتحدد مباشرة فور اعلان نتائج الانتخابات دون الحاجة إلى الائتلاف. كما يضمن نظام الحزبين الاستقرار لطالما الحزب الذي يمسك بالسلطة والحكم حائز على الأغلبية البرلمانية

وهناك عدة تصنيفات داخل نظام الحزبين وهي:

أ/ نظام الحزبين الجامد ونظام الحزبين المرن: يعتمد على درجة تنظيم كلا الحزبين، ويقوم على تنظيم تصويت أعضائه في البرلمانات بحيث يلزمهم بالتصويت على نحو معين في المسائل الهامة أما المرن فيترك لأعضائه حق وحرية التصويت .

تعتبر بريطانيا ثنائية جامدة إذ يتعين على النواب اتباع تعليمات الحزب عند التصويت وإلا وقعت عليهم عقوبة العزل من الحزب، ويؤدي هذا إلى ضمان الثبات والاستقرار والسيطرة على الحكومة إذ يكون رئيس الحكومة متأكد من إخلاص وولاء الأغلبية المساندة على العكس من النموذج المرن (و م أ) فلا يفرض أي من الحزبين نظاما على النواب، وبصدد أي مشكلة توجد أغلبية ومعارضة تختلف عن الأغلبية والمعارضة في المشاكل الأخرى. هذه الثنائية يمكن أن تؤثر على استقرار الحكومة لكن في الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد هذا التأثير السلبي نظرا لقيام الدستور على مبدأ الفصل بين السلطات.

ب/ نظام الحزبين التام والناقص: يحصل أحد الحزبين على الاغلبية المطلقة للمقاعد داخل البرلمان ومن ثم يحكم بمفرده دون الحاجة إلى الإئتلاف مما يؤدي إلى تنحية الأحزاب الصغيرة (على الأقل من الناحية العملية) مثل انجلترا بالنسبة للحزب الليبرالي منذ 1935 إلى يومنا هذا. أما في نظام الحزبين الناقص فإن الحزبين الكبيرين لا يحرزان انتصار كبيرا ولا يحصلان على أغلبية مطلقة داخل البرلمان ومن ثم يلجآن إلى الإئتلاف مع الأحزاب الصغيرة أو يأتلفان مع بعض. (نموذج ألمانيا)

ج/ نظام الحزبين المتوازن ونظام الحزبين غير المتوازن: نظام الحزبين المتوازن عندما يكون الحزبان متعادلان أو متقاربان جدا من حيث القوة ،ويكون فارق الاصوات في الانتخابات ضئيلا بينهما ،أما إذا كان الهامش واسعا فإن الثنائية تختل وتصبح ثنائية غير متوازنة ،حيث يمنح هذا استمرارية حزب في السلطة على حساب الحزب الثاني وهذا ما ينزع بها إلى الأحادية بدلا من الثنائية

ثانيا/ النمط الحزبي اللاتنافسي:

1/ أنظمة الحزب الواحد: هي الانظمة التي تعتمد حزبا واحدا في تشكيل الحكومة ولا تسمح بالمنافسة السياسية والانتخابية خارج إطار الحزب الواحد ،فبعض الدول نتيجة لنظامها الشمولي واعتمادها على ايدولوجية رسمية ألغت جميع الأحزاب واعتمدت حزبا واحدا لقيادة البلاد (الدول الشيوعية ودول العالم الثالث)نتيجة دور الحزب في الحركة التحررية للبلد ، ويتفاوت وضع الأحزاب الاخرى بين الحظر المطلق أو اندراجها في تحالف سياسي مع الحزب المهيمن والتي تتحول فيما بعد إلى حزب واحد من الناحية الفعلية ،ومع التطورات السياسية التي اعقت سقوط الأُس وانتشار موجات الديمقراطية واعتماد التعددية عبر العالم تقلصت البلدان التي تعتمد الحزب الواحد واقتصرت على البلدان الشيوعية مثل: الصين (الحزب الشيوعي الصيني)-كوبا (الحزب الشيوعي لكوبا)-كوريا الشمالية (الحزب الشيوعي الثوري)-فيتنام (الحزب الشيوعي الفيتنامي) - سوريا (حزب البعث). وهناك إشكالية حول مدى إمكانية اعتبار ما يسمى بنظام الحزب الواحد شكلا من أشكال النظم الحزبية ،إذ يرى "جيو فاني سارتوري" وريمون أرون أن الحديث عن نظام حزبي في ظل حكم الحزب الواحد معنى متناقض فلكي يكون هناك نظام حزبي لابد من وجود تعددية ولو شكلية. ومن أنماطها نجد :

- **الأنظمة الشمولية:** يعرفها كارل فريدريك بأنها أنظمة سياسية ذات ايدولوجية شمولية يسيطر فيها البوليس السري (جيش الحزب) وتدار من قبل الحزب الواحد ،وتهيمن فيها الدولة (التي تطابق الحزب) على الإقتصاد والثقافة ووسائل الإعلام. وسعي النظام السياسي إلى تعبئة الجماهير لتأييد الأيدولوجية الرسمية للدولة وعدم التسامح مع النشاطات الإجتماعية والسياسية التي لا تخدم هذا الهدف ،وتحاول البقاء والإستمرار في الحكم عبر الدعاية والبوليس السري والإشراف الكامل على وسائل الإعلام واستعمال تقنيات التخويف وتشديد الرقابة على تحركات المواطنين باتجاه النظام. من خلال هذا التعريف يمكننا إعطاء 6 خصائص للأنظمة الشمولية :

- وجود ايدولوجية رسمية يعلن عنها النظام كمصدر للشرعية والحكم
- وجود حزب واحد
- هناك ممارسات قمعية لنظام الحكم ضد مجموعات المجتمع الأخرى
- احتكار كامل لوسائل الإعلام والثقافة والإقتصاد
- احتكار استعمال القوة والسلاح

- هناك إدارة مركزية للاقتصاد (اقتصاد موجه ومنظم)

- **الأنظمة السلطوية:** يعرفها **خوان لينز** أنها أنظمة سياسية تعتمد على الإكراه والعنف مع غياب أيديولوجية واضحة وهي تختلف عن الأنظمة الشمولية في درجة السيطرة على المجتمع بوسائل القمع والإكراه ، ومن أمثلتها إسبانيا في عهد فرانكو، فرنسا في عهد نابوليون بونابرت ، وهناك خائص لهذه الأنظمة وهي:

- غياب الأيديولوجية

- ليس بالضرورة أن تكون ذات حزب واحد فقد تكون تعددية لكن تسلطية في نفس الوقت.

- اعتماد الإكراه والعنف في فرض السيطرة ، في حين نجد الشمولية تعتمد أحياناً على الإقناع.

- هناك قيود على المجتمع المدني ووسائل الإعلام لكنها لا تلغيها نهائياً.

وفي الأنظمة السلطوية نجد عدة أشكال وأنماط منها الأنظمة الديكتاتورية (مرتبطة بزعيم ينتمي إلى النخبة العسكرية) الأنظمة الإستبدادية (ملكية في الغالب + ضعف مؤسساتي السلطة تنتقل بالوراثة والمشاركة محدودة) الأنظمة الثيوقراطية (تحكم باسم الدين مثلاً حكم جمال عبد الناصر) الديمقراطية الموجهة (نظم أوليغارشية وجود برلمانات لكن السلطة متركزة في يد رجال الأعمال وملاك الأراضي). ويرى صامويل هنتنغتون بأن الأنظمة السلطوية تتميز بمستويات متدنية من المؤسسة يقابلها تنامي مشاركة سياسية تميل فيها القوى المجتمعية نتيجة بداية انتشار الوعي إلى المزيد من المطالب السياسية والاجتماعية التي لا يستوعبها النظام السياسي وبالتالي يلجأ إلى العنف والقمع¹.

- **نظام الحزب القائد:** وهو نظام قائم على وجود عدة أحزاب سياسية، مع تمييز أحدها في مركز أقوى من غيره، وتمتعه بنفوذ كبير، وتوليه قيادة تحالف تلك الأحزاب بعد الاتفاق على برنامج وطني عام، وهو يختلف عن الجبهة الوطنية التي تضم أحزاباً متقاربة في قوتها ونفوذها، ولذلك فإن الأحزاب المتحالفة مع الحزب القائد تمارس نشاطاتها، ، ولكن ضمن إطار التحالف والتنسيق مع الحزب الأقوى ومثال ذلك نظام حزب البعث العربي الاشتراكي السابق في العراق ومعه بعض الأحزاب الكردية المتعاونة معه، والحزب الشيوعي العراقي الذي انسحب منه عام 1978، أما مبررات هذا النظام فهو العمل سوية لتحقيق إنجازات داخلية وخارجية، ودرء التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية، وتحقيق الاستقرار السياسي، وتوعية الشعب، وصيانة الحقوق الوطنية والتعبير عن مصالح الشعب العليا ونظام الحزب القائد وجد له تطبيقاً لدى بعض الأحزاب الشيوعية التي اتخذته وسيلة للانتقال إلى نظام الحزب الواحد عن طريق إنشاء جبهة

¹ قطان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، صص 324-327